

إن اتخاذ القرار عملية متعددة الجوانب. ولا يمكن اتخاذ القرارات دون الاعتماد على الموارد الشخصية والنماذج المعقدة التي لا تأخذ في الاعتبار المواقف. إن الموقف القائم على نشاط اتخاذ القرار لا يشمل فقط المعضلة الصريحة التي يواجهها الفرد بل يمتد إلى البيئة المحيطة. إن التحدي الأكثر حسماً الذي يواجهه المستثمرون يكمن في محيط قرارات الاستثمار. ففي تصميم محفظة الاستثمار، ينبغي للمستثمرين أن يأخذوا في الاعتبار أهدافهم المالية والاستثمارية ومستوى تحمل المخاطر وغير ذلك من القيود. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم أن يتصوروا تحسين العائد على الناتج والمخاطر. وهذه العملية أكثر ملاءمة للمستثمرين المؤسسيين؛ ولكنها غالباً ما تفشل بالنسبة للأفراد، الذين هم عرضة للتحيزات السلوكية والاستدلالية. وكان وجود الشذوذ المتكرر في النظرية الاقتصادية التقليدية مساهماً كبيراً في تكوين التمويل السلوكي. تنتهك بشكل مباشر النظريات المالية والاقتصادية الحديثة، إن مثل هذا صانع القرار سوف يأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات ذات الصلة ويتوصل إلى أفضل خيار في ظل المواقف المختلفة في عملية تعرف باسم التحسين المقيد. وتسلط هذه الورقة الضوء على التحيزات والاستدلالات المتعلقة بالاستثمار المالي ودور التمويل السلوكي في الاستثمار.